المحاضرة رقم06: السكان في الجغرافية السياسية

تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة السكان الذين يدينون بالولاء للدولة وتركز على ناحيتين:

- **الناحية الحضارية أو الأنتربولوجية:** تشتمل على السلالة والمقومات الثقافية أو الحضارية التي تجعل منهم أمة أو أكثر خاصة اللغة والدين.
- **الناحية الديموغرافية:** وهي تعطي فكرة عن عدد السكان وبالتالي عن مقدار قوة الدولة وحيويتها وقيمتها في المجال الدولي.

1. السكان حضارياً:

أ/ اللغة:

تعتبر اللغة هي المقوم الحضاري الأول والأساسي في تكوين "الأمة"، فهي الرابط الذي يمنح الشعوب هوية موحدة ويفصل بين السلالات والقوميات بشكل أوضح من الحدود الجغرافية أحياناً.

✓ اللغة كأداة للوحدة والتمايز

* الوحدة: تبرز اللغة العربية كنموذج مثالي للربط بين شعوب ممتدة من المحيط إلى الخليج، محولةً إياهم إلى أمة واحدة رغم التباعد الجغرافي.

* التمايز: كانت اللغة هي الحد الفاصل الذي ميز البرتغاليين عن الإسبان، بل إن داخل إسبانيا نفسها تظهر "شبه قوميات" (مثل القطالونية والقشتالية) بناءً على الاختلاف اللغوي.

2. السيادة اللغوية والصراع

* فرض اللغة: مثال على ذلك سيادة "الأنجلو ساكسون" في بريطانيا أدت لسيادة الإنجليزية واندثار لغات قديمة (مثل لغة كورنول).

* صناعة الأمة: في أمريكا الشمالية، كان اتفاق المهاجرين على لغة واحدة هو الحجر الأساس الذي قامت عليه "الأمة الأمريكية."

* التوظيف السياسي: تلجأ بعض الدول لإحياء لغات قديمة لتعزيز شرعيتها أو استقلالها (مثل الكلتية في أيرلندا)، أو قد تُستخدم من قبل قوى خارجية لضرب الوحدة القومية.

3. إدارة التعددية اللغوية

تتعامل الدول مع التنوع اللغوي داخل حدودها بطرق مختلفة:

* الدول الثنائية: مثل كندا (إنجليزية وفرنسية) وبلجيكا (فلمنك في الشمال ووالون في الجنوب).

* الدول المتعددة: مثل سويسرا التي تعترف بأربع لغات رسمية لضمان الاستقرار.

* التعددية المفرطة: في دول مثل الهند (أكثر من 200 لغة) والملايو، مما يفرض ضرورة وجود لغة مشتركة (Lingua Franca) لتسهيل التواصل وإدارة الدولة.

وعليه فاللغة في المنظور الجيوبوليتيكي ليست مجرد وسيلة تواصل، بل هي سلاح سياسي ووعاء ثقافي يحدد بقاء الدول أو تفتتها.

ب/ الدين:

رغم أهميته، إلى أنه وفي العصر الحديث غالباً ما يأتي في المرتبة الثانية بعد اللغة في تكوين القومية، مع وجود استثناءات محورية.

* الدول الدينية: تُعد باكستان (المنفصلة عن الهند على أساس ديني) والفاتيكان النماذج الأبرز لدول قامت على أساس الدين.

* النفوذ العابر للحدود: الدين يخلق "عاطفة" تتجاوز الحدود السياسية؛ فالكاثوليكية تربط أمريكا اللاتينية بأوروبا، والإسلام يمثل وحدة ثقافية ضخمة تمتد من الأطلسي إلى الصين.

* وحدة الثقافة لا السياسة: العالم الإسلامي نموذج لكتلة بشرية توحدها "التقاليد والدين" رغم تعدد القوميات (عرب، فرس، أتراك) واختلاف اللغات، وهو نادراً ما اجتمع سياسياً في دولة واحدة (كالخلافة العباسية).

* الاستقرار والتجانس: الدول التي يتجاوز فيها التجانس الديني 90% (مثل مصر، إيطاليا، إيران) تقل فيها مشاكل الأقليات، بينما تبرز التحديات في الدول ذات الأغلبيات الأقل (60-80%) أو الدول التعددية (مثل لبنان).

وعليه يمكن القول أن اللغة هي المحرك الأساسي لـ "القومية" والحدود السياسية الصلبة، بينما يمثل الدين "العمق الثقافي" والروابط العاطفية العابرة للقارات. الصراع أو التناغم بين هذين العاملين هو ما يحدد استقرار الدول وقوتها في المسرح الدولي.

ج/ السلالة:

يقسم العلماء سكان العالم إلى سلالات رئيسية لكل منها صفاتها الجسمانية الخاصة، والتي تميزها كمجموعة وتفصلها عن غيرها من السلالات الأخرى، وأهم هذه السلالات البشرية الرئيسية هي القوقازية والمغولية والزنجية بجانب بعض سلالات أخرى ثانوية. وتنقسم السلالات الرئيسية إلى سلالات فرعية عديدة مثلاً السلالة الرئيسية القوقازية التي تنقسم إلى السلالة النوردية والسلالة الألبية وسلالة البحر المتوسط.

وقد اختلطت هذه السلالات منذ فجر البشرية بوسائل الاختلاط الكثيرة عن طريق الغزوات والهجرات والزواج، وأصبحنا حالياً لا نجد سلالة بشرية نقية إلا فيما ندر بين أشد الشعوب بدائية وعزلة مثل الأقزام في داخل الغابات الاستوائية.

والواقع أنه نتيجة الاختلاط الشديد الذي حصل بين السلالات نجد الشعوب مكونة من اختلاط أكثر من سلالة؛ ولذا لا توجد مشاكل سلالية إلا حيث توجد جماعات من سلالات مختلفة يسهل التعرف عليها بسرعة وتعيش معاً في دولة واحدة كما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد المشكلة الزنجية، وكما في جنوب أفريقيا حيث تظهر بشدة مشكلة الملونين وفي أستراليا قوانين الهجرة القائمة على أساس التمييز العنصري.

***المشاكل السلالية والسياسة:**

لا تظهر النزاعات "السلالية" في الدول المتجانسة التي اختلطت فيها الدماء، بل تظهر في الدول التي تعيش فيها سلالات مختلفة بصفات جسمانية "واضحة التمايز" في مكان واحد.

* أمثلة: المشكلة الزنجية في أمريكا، نظام التمييز في جنوب أفريقيا، وقوانين الهجرة العنصرية في أستراليا.

يمكن القول أن السلالة في الجغرافيا السياسية هي عامل "جسدي" قد يؤدي لصراعات إذا فشلت الدولة في صهر المكونات المختلفة، مع التأكيد على أن القومية تقوم على "الثقافة واللغة" لا على "نقاء الدم."

2) السكان ديموجرافياً

يتوزع ســـكان العالم بطريقة غير متعادلة على أجزاء العالم، فهناك 60% من مجموع الســكان متمركزون في ثلاث مناطق محددة هي: (1) الصـــين واليابان. (2) الهند وباكســتان وبنجلاديش. (3) أوروبا. وهذه المناطق الثلاث تساوي 15% من مساحة اليابس الأرضي فقط، وحتى في داخل هذه المناطق الثلاث لا يتوزع الســكان بعدالة، فالازدحام الســكاني الهائل في سهل الهندوسان عامة لا يوازي الكثافة المعتدلة للسكان في هضبة الدكن، والحال مثل ذلك في السهل الصيني والسهل الأوروبي بالقياس إلى بقية أراضي هاتين المنطقتين.

وإلى جانب هذه المناطق الثلاث نجد تجمعات كثيفة للسكان في مناطق محدودة من بقية العالم، فهناك مائة مليون نسمة يزدحم أكثرهم في جنوب اليابان ووسطها، وبضع عشرات من الملايين يتكاثفون في جزيرة جاوة أو في وادي النيل في مصـر، أو في شـمال شـرقي الولايات المتحدة أو نيجيريا الجنوبية والغربية.

ومساحة اليابس الأرضـي — باستثناء قارة أنتاركتيكا — تبلغ نحو 136 مليون كيلومتر مربع، والكثافة السـكانية العالمية في عام 1969 — موزعة على هذه المسـاحة — كانت 27 شخصاً للكيلومتر المربع الواحد، بافتراض أن كل مناطق العالم مسكونة، لكن النظر إلى خرائط توزيع السكان يوضح لنا أن هناك مساحات شاسعة تكاد تكون خالية، ومناطق أخرى يبلغ فيها التكاثف البشـري ما بين شـخص وشـخصـين للكيلومتر المربع الواحد، ومناطق ثالثة ترتفع فيها الكثافة إلى أضعاف أضعافها بالنسبة للكثافة العالمية.

وإذا كانت الكثافة تُعبر عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة، فإنها تُعبر — من ناحية أخرى — عن ضـــغط الســـكان على ما تقدمه المســـاحة من موارد حالية واحتمالات مسـتقبلية، ولكن الكثافة ليسـت عنصـراً ثابتاً، بل هي عنصـر متغير باختلاف نسـبة الزيادة الطبيعية سنة بعد أخرى وجيلاً بعد جيل، ولهذا فإن التغير السكاني هو عنصر ديناميكي يجب أن يُحسب له حسابه في دراسة القوى السكانية للدولة وعلاقة ذلك بالموارد المتاحة.

يمكن أن نلخص دور السكان في بناء قوة الدولة في النقاط التالية:

- ✓ العدد كقوة عسكرية: يظل الحجم السكاني الكبير ركيزة أساسية للقوة العسكرية، خاصة في الجيوش البرية التي تحسم مصير المعارك، رغم تطور تكنولوجيا الحروب الحديثة.

- ✓ العدد كطاقة اقتصادية: يوفر العدد الكبير سوقاً استهلاكية واسعة وعمالة وفيرة، مما يمنح الدولة تفوقاً في الإنتاج القومي؛ فدولة صغيرة المساحة مثل هولندا تضاهي أستراليا الضخمة في الإنتاج لتقارب عدد سكانها.
- ✓ الضغط على الخدمات في الدول النامية: يشكل الانفجار السكاني في الدول النامية عبئاً ثقيلاً على قطاعات الصحة والتعليم، ويؤدي إلى مشكلات سوء التغذية وانتشار الأمراض وتدني مستويات المعيشة.
- ✓ خلل قاعدة الهرم السكاني (نسبة الإعالة): يؤدي انخفاض الوفيات مع بقاء المواليد مرتفعة إلى تضخم نسبة الأطفال، مما يرفع "نسبة الإعالة"، حيث تضطر الدولة لتوجيه مواردها للاستهلاك بدلاً من الإنتاج.
- ✓ التوازن السكاني في الدول المتقدمة: تتميز الدول المتقدمة بمواليد ووفيات مضبوطة، مما يحميها من مشكلات النمو العنيف التي تعاني منها الدول النامية، ويسهل عليها تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية.
- ✓ استقطاب العمالة الخارجية: تلجأ بعض الدول المتقدمة (مثل دول السوق الأوروبية) لفتح أبوابها للعمالة من دول أخرى لسد العجز السكاني، لكنها تظل عاجزة عن امتصاص الزيادات السكانية الهائلة للدول المتخلفة.
- ✓ عدم التكافؤ في التوزيع الجغرافي: يعاني العالم من تمركز سكاني حاد؛ حيث يتركز 55% من السكان في آسيا الشرقية والجنوبية، و25% في أوروبا والاتحاد السوفيتي (سابقاً)، مما يخلق اختلالاً في موازين القوى.
- ✓ الهجرة كحل مقيد: كانت الهجرة قديماً متنفساً للدول المزدحمة (مثل أوروبا)، لكنها اليوم أصبحت مقيدة بقوانين "المصالح القومية"، مما جعل المشكلة السكانية في دول كالصين والهند ومصر قضية سياسية واقتصادية دولية معقدة.

المراجع المعتمدة:

محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص ص 129–145.